

قيس سعيد يعلن عن مواجهة الفساد بإصدار قانون لاسترجاع الأموال المنهوبة

الرئيس التونسي يعرض صلاحا جزائيا على المتورطين



لا حوار مع الفاسدين

وقالت نجة الزموري عضو الرابطة التونسية لحقوق الإنسان إن الإجراءات التي يدرجها ضمن القانون الاستثنائي التي اتخذها الرئيس سعيد بعد تعطيل مسار العدالة الانتقالية، وهو الآن يعجل في مسار العدالة بالدعوة إلى استرجاع الأموال المنهوبة. وأضافت في تصريح لـ "العرب"، "لم تقع ملاحقة رجال الأعمال الذين تم إدراجهم في قائمة لجنة عبدالفتاح بن عمر 2011"، معتبرة الخطوة جدياً لأنها تستجيب لقناعات الرئيس منذ حملته الانتخابية ولم يتراجع عن مبادئه. وقالت "لم لا يقع التسرع عبر المراسيم في ما تم تعطيله من الجهات الحزبية"، داعية إلى محاسبة هؤلاء دون الاقتصاد على استرجاع الأموال. وحسب تقرير أصدرته لجنة تقصي الحقائق حول الفساد والرشوة بعد ثورة يناير 2011، هناك 460 رجل أعمال متورطون في الفساد وفي نهب تلك الأموال. ويشمل مقترح الرئيس سعيد الذي عرضه منذ عام 2012 أن يتولى رجال الأعمال إعادة هذه الأموال عبر إطلاق مشاريع في الجهات المهمشة والفقيرة داخل البلاد. ويسعى من خلالها الرئيس التونسي إلى خلق فرص عمل للعاطلين وتنمية المناطق الأكثر فقراً في البلاد. وأفاد حاتم المليكى النائب المستقل بالبرلمان، في تصريح لـ "العرب"، أن

أعلن الرئيس التونسي مرحلة جديدة من مراحل الحرب على الفساد في البلاد، عبر إصدار قانون لاسترجاع الأموال المنهوبة وتوجيهها للفئات الشعبية، وسط دعوات ملحة من التونسيين لتفعيل هذه الإجراءات خلافاً للمحاولات السابقة في التصدي للفساد.

خالد هدي

تونس - وعد الرئيس التونسي قيس سعيد في اجتماعه بقادة الجيش بإصدار قانون لاسترجاع الأموال المنهوبة بالبلاد، في خطوة تكشف حسب مراقبين عن مساع جديدة من الرئيس في محاربة الفساد وفتح ملفاته العالقة منذ سنوات.

وأعلن الرئيس سعيد الأربعاء أن 460 شخصاً نهبوا أموالاً تونسية، عارضاً عليهم تسوية حال إعادتها، مقدراً حجم الأموال المنهوبة بـ 4.8 مليار دولار.

وقال سعيد في كلمة مصورة إنه سيتم العمل على إعادة كل الأموال المنهوبة ومحاربة الفساد ومواجهة الضغوط المالية على تونس.

وأشار إلى أنه ليست هناك أي نية على الإطلاق للتكبل بأحد أو المساس برجال الأعمال وخاصة الذين يدفعون الضرائب، قائلاً "اطالب المتورطين في نهب المال العام بالجنوح إلى الصلح بدلا من مواجهة السجن".

وأوضح خلال استقباله رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة سمير ماجول أنه سيسعى نضاً قانونياً ينظم الإجراءات التي تسمح باسترجاع الأموال المنهوبة.



نجة الزموري

إجراء الرئيس جدي ويستجيب لقناعاته منذ حملته الانتخابية

وطالب سعيد بتعهد كل شخص في هذا الصلح القيام بمشروع في كل مدن البلاد الصغيرة والكبيرة، من الأكثر فقراً إلى الأقل فقراً، على غرار مشاريع البنية التحتية كالمستشفيات والمدارس وغيرها. كما هدد كل من يحاول إلتفاف الوثائق من المؤسسات العمومية والإدارية بالمناجعة والمحاسبة القضائية، منعهما بتطبيق القانون على محاولات المضاربة في الأسعار، وداعياً الجميع إلى التكافل والتعاون في هذه الظروف الاستثنائية.

محكمة إسبانية تسقط دعوى إبادة جماعية ضد زعيم جبهة البوليساريو

الضروي التعامل بإيجابية مع هذه الشكاوى؟ ووافق غالي على المظلوم أصام العدالة عبر تقبلة المناظرة المرئية للرد على الشكاوى المقدمة ضده من طرف الجمعية، بالإضافة إلى الشكاوى التي تقدم بها فاضل بركة المنسق عن جبهة البوليساريو، والذي يتهمه بالتعذيب وجرائم ضد الإنسانية.

وأكد، أحد الشهود في قضية غالي، الثلاثاء أمام قاضي المحكمة الوطنية الإسبانية، حول مزاعم التعذيب الذي مارسته جبهة البوليساريو في مخيمات اللاجئين ببتنودوف، أنه تعرض للتعذيب بحضور غالي، الذي كان حاضراً في السجن الذي صدرت منه أوامر بإساءة المعاملة الجسدية.

إسقاط التهمة تم فقط في حالة إبراهيم غالي أما بقية المتورطين سيظلون تحت مراقبة العدالة الإسبانية

وقال أحمد التروزي (أحد شهود العيان) إن عمليات التعذيب التي تعرض لها تمثلت في زرع الأسنان والأضراس والحرق بواسطة السجائر والمكواة، كما تم ربط يديه ورجليه وعصب عينيه، وهي ممارسات تركت آثاراً في جميع أنحاء جسمه. وإلطاء دفعة للسياسة الخارجية لإسبانيا لتجاوز الأزمة الدبلوماسية المتصعبة مع المغرب، سبق أن غارت وزيرة الخارجية الإسبانية أرانتشا غونزاليس لايلا الحكومة، بعد التعديل الموسع الذي قام به رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانتشيز. وجاءت الإطاحة بوزيرة الخارجية بعد تحميلها مسؤولية استمرار الأزمة مع المغرب، ووجهت إليها انتقادات بخصوص تدبيرها للأزمة الدبلوماسية بين الرباط ومريد. ووصف غالي إلى إسبانيا في أبريل الماضي على متن طائرة تابعة للرئاسة الجزائرية هيبطت في قاعدة سرقسطة الجوية، حيث تم نقله في سيارة إسعاف إلى المستشفى. وكان ناصر بوريطة وزير الخارجية والتعاون الدولي المغربي قد تطرق للشكاوى الموضوعية ضد غالي. وتساءل في حوار له مع وكالة الأنباء الإسبانية "إفي" "أين هي العدالة من كل هذا؟ ألم ير أي قاض أنه من

مريد - أعلن قاضي التحقيق في المحكمة الوطنية الإسبانية، الخميس، عن إسقاط التهم التي جاءت في شكاوى الجمعية الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان، ضد زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي، حسب مصدر قضائي إسباني. واتهمت الجمعية غالي بارتكاب جرائم تتعلق بـ "الإبادة الجماعية، القتل، التعذيب والاختفاء القسري" في حق مواطنين بالصحراء المغربية، بعضهم من أصول إسبانية بين سنتي 1975 و1990. وحسب القرار الموقع من قبل القاضي سانتياغو بيدرازا، فإن المحكمة ترى بأن الوقائع "طالها التقادم" (1973) فترة التقادم بعشرين سنة في ما يتعلق بـ "الجريمة الكبرى" الموجهة لغالي ومن معه.

ويعتبر القاضي بيدرازا "أن الوقائع الواردة في الشكاوى لا تحتوي على جميع عناصر جريمة الإبادة الجماعية: نية التدمير الكلي أو الجزئي للمجموعة التي ينتمي إليها المعارضون الذين تعرضوا للقتل أو التعذيب"، وبحسب القرار فإنه "لا أثر لمجموعات فرعية تقسم الشعب الصحراوي حسب موقعه الجغرافي". وأشار بيدرازا في القرار ذاته إلى وجود "تناقضات" بين ما ورد في الشكاوى وأقوال الشهود، بالإضافة إلى نقص واضح في التفاصيل ذات الصلة بمكان وزمان الوقائع، فضلاً عن التفاصيل الملموسة حول مشاركة إبراهيم غالي.

وتم إسقاط التهمة فقط في حالة غالي، أما بقية المتورطين (23 شخصاً)، من بينهم مسؤولون كبار في الجبهة الانفصالية ليسوا معنيين بالقرار وسيظلون تحت مراقبة العدالة الإسبانية. وتسبب دخول غالي المصاب بفيروس كورونا إلى مستشفى في إسبانيا، في أزمة سياسية بين الرباط ومريد. وقال ناصر بوريطة وزير الخارجية والتعاون الدولي المغربي قد تطرق للشكاوى الموضوعية ضد غالي. وتساءل في حوار له مع وكالة الأنباء الإسبانية "إفي" "أين هي العدالة من كل هذا؟ ألم ير أي قاض أنه من

الحكومة الجزائرية تغازل سكان الجنوب بتدابير جديدة لاحتواء الغضب الاجتماعي

ويبقى الوضع المتململ في الجنوب مصدر قلق للحكومة، لاسيما في ظل التفاعلات مع الوضع السياسي في البلاد، وظهور بوادر غضب مما بات يعرف بـ "سياسات الإقصاء والتمييز" التي عانى

الجاري، وأن العمل جار حالياً لتحضير مسابقات توظيف قرابة 1900 منصب شغل أخرى، وأن زهاء 1200 منصب شغل آخر ستكون كلها مشغولة قبل نهاية السنة الجارية.

تستهدف احتواء موجة الغضب التي شهدتها مدن ومحافظات جنوبية كورقلة وغرداية وأدرار ووادي سوف. وكان إبراهيم مراد قد أجرى سلسلة من الاتصالات مع ناشطين وفاعلين في المجتمع المدني المحلي لتحديد المطالب والانشغالات التي رفعت خلال الاحتجاجات الأخيرة، وتم اندلعت موجة موافقة الرئيس الجزائري على تشكيل وإيفاد لجنة وزارية إلى الأماكن المعنية من أجل بحث ما وصفه بـ "طول عملية" لحل مشكلة البطالة والسكن والخدمات.

وذكر بيان للهيئة المذكورة أن "وساطة الجمهورية تعكف حالياً على التنسيق مع مختلف هذه الدوائر، تحضيراً للقاء سيتم

تستهدف احتواء موجة الغضب التي شهدتها مدن ومحافظات جنوبية كورقلة وغرداية وأدرار ووادي سوف. وكان إبراهيم مراد قد أجرى سلسلة من الاتصالات مع ناشطين وفاعلين في المجتمع المدني المحلي لتحديد المطالب والانشغالات التي رفعت خلال الاحتجاجات الأخيرة، وتم اندلعت موجة موافقة الرئيس الجزائري على تشكيل وإيفاد لجنة وزارية إلى الأماكن المعنية من أجل بحث ما وصفه بـ "طول عملية" لحل مشكلة البطالة والسكن والخدمات.

صابر بليدي

الجزائر - اقترت الحكومة الجزائرية حزمة من التدابير لفائدة سكان الجنوب من أجل التكفل بالانشغالات البطالة والسكن والخدمات، واحتواء موجة الغضب الاجتماعي التي عاشتها المنطقة خلال الأسابيع الأخيرة لما اندلعت موجة من الاحتجاجات شملت عددا من مدن ومحافظات الجنوب.

أكد وسيط الجمهورية وزير الدولة إبراهيم مراد على أن الرئيس سعيد عبدالمجيد تبون وافق على تشكيل وفد وزاري يضم ممثلي القطاعات لبحث حلول عملية لملف التشغيل بمحافظة الجنوب، في خطوة

تبون يبدي استعداد بلاده لمساعدة ليبيا على حلحلة مشاكلها

وقال إن المحادثات مع الرئيس الجزائري تطرقت إلى "الإنجازات التي تم تحقيقها إلى غاية هذه المرحلة والمتملة أساساً في توحيد المؤسسات وتوحيد المؤسسة العسكرية ووقف إطلاق النار"، وتشهد ليبيا منذ أكتوبر وفقاً لإطلاق النار، وتوسع السلطات لإخراج البلاد من دوامة العنف التي ضربتها بعد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالعميد الليبي الراحل معمر القذافي عام 2011. ومن المقرر أن تجري انتخابات عامة في ليبيا في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، لكن شكوكاً متزايدة تحوم حول إمكان التقيد بهذا الموعد.

في نفس الوقت، مجدداً التأكيد على استعداد بلاده لمساعدة الليبيين على "إبصار صوت الشقيقة ليبيا في أي مكان". وقال المنفي في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية "سعدنا بما سمعنا من الرئيس بخصوص الدعم الكامل لخطواتنا من أجل الوصول إلى انتخابات برلمانية ورئاسية تمكن الشعب الليبي من اختيار من يذوب عنه خلال الفترة القادمة". وكتشف المنفي أن اللقاء تناول أيضاً "أمن الجنوب الليبي، الذي يمتد من الأمن القومي الليبي إلى غاية الأمن المشترك للبلدين". وأشار رئيس المجلس الرئاسي الليبي إلى أن اللقاء تناول أيضاً "الأموال التقنية" على هذا الصعيد، مؤكداً أن بلاده تطلع إلى "تعاون أمني مشترك" مع الجزائر.

الجزائر - أعلن الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الأربعاء أن بلاده "رهن إشارة" ليبيا وجاهزة لمساعدتها على حلحلة مشاكلها، خلال استقباله رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي الذي يجري زيارة رسمية إلى الجزائر تستمر يومين. ونقلت الرئاسة الجزائرية في بيان عن تبون قوله إن "الجزائر رهن إشارة ليبيا" وهي على استعداد لتقديم دعماً ومساعدة الشقيقة ليبيا في "حلحلة بعض المشاكل المطروحة"، دون أن يحدد ماهية هذه المشاكل. وأفاد تبون بأن الجزائر تعتبر أن "الحل النهائي للأزمة في ليبيا الشقيقة هو الانتخابات التي تعطي شرعية أكثر للمجلس الوطني والرئيس". واقترح الرئيس الجزائري تنظيم "انتخابات مزوجة برلمانية ورئاسية



الحكومة تحاول شراء السلم الاجتماعي